



الورقة الاقتراحية لحزب القوات المواطنة  
لنموذج التنموى

20 يناير 2020

## مقدمة

إن تصور حزب القوات المواطنة للنموذج التنموي المغربي ينبثق من قراءة واقعية للوضعية الحالية سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا، علما بأنه لا يمكن بناء أي تصور بدون ربطه بما يروج على المستوى الهولي حاضرا ومستقبلا.

فالعالم الذي خطى خطوات كبيرة في سياسة الانفتاح السياسي والاقتصادي بدأ يرفع الستار عن الثغرات السلبية، من جراء تناقضات النموذج التنموي العالمي السائد، وكذا ضغوطات الدول القوية على الدول الضعيفة.

فلا مكانة لمن لا يتوفر على اقتصاد قوي وسياسة واضحة وهيكله مجتمعية متميزة، مما يأهله للانخراط في جميع المجالات الاقتصادية . وهذا يعني أن المغرب أصبح لا خيار له إلا مراجعة سياسة إعداد كفاءة المواطن وكفاءة المؤسسات لكي يصبح الكل قادرا على المساهمة في التنمية، والتأثير ببصمته وقيمه المضافة المتميزة.

إن النموذج التنموي الذي نتطلع إليه في حزب القوات المواطنة يسعى إلى بناء مجتمع يكون فيه المواطن قادرا على المساهمة في تحقيق الازدهار والرفق الشامل، عبر وعيه التام بالتحديات المحيطة به وطنيا ودوليا، إذ يكون للمواطن فيه دور محوري وفعال لتحقيق هذا النمو، ولن يتم ذلك إلا بتحرره من القيود الفكرية ومن التبعية للجهل المعرفي والثقافي والديني.

وسنضم مساهمة حزب القوات المواطنة في بلورة النموذج التنموي شروطا تمهيدية ثم محاور موضوعاتية :

## الشروط التمهيدية

- ✓ العمل على كسب ثقة المواطن بسن إجراءات توضح القطيعة مع الوضع المعاش حاليا
- ✓ محاربة الفساد بكل أشكاله : المالي (الرشوة، الزبونية، اقتصاد الرعب، الجمع بين المال والسياسة في المسؤولية، التهرب الضريبي الخ)، والسياسي (في كل المؤسسات بما فيها الأحزاب)، التعليمي الثقافي (غش الأساتذة وغش التلاميذ)
- ✓ العمل على إرجاع الثقة من خلال تنقية الجو السياسي والحرص على صيانة كرامة المواطن.

## 1- الجانب السياسي

فسياسيا نلاحظ أن هناك شبه قطيعة ما بين المواطن والأحزاب السياسية ، وباقي المؤسسات، باستثناء المؤسسة الملكية ، وذلك نتيجة أزمة ثقة خانقة ما بين المواطن وهذه المؤسسات.

إن التنمية الشاملة لا يمكن أن تحقق في غياب جو من الثقة في المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وذلك لأن المواطن المعني بالأمر بالدرجة الأولى، هو بمثابة الأرض الخصبة التي تنتج التقدم والازدهار.

علينا رد الاعتبار لهذه المؤسسات الشيء الذي سيرجع الثقة للمواطن فيها ويمكن من تصالحه معها، ويحفزه على المشاركة البناءة فيها ، وذلك بتحقيق توازن حقيقي بين السلط وعدم التداخل فيما بينها. فرد الاعتبار للمؤسسات سوف لن يتأتى إلا إذا تخلت الإدارة عن التدخل المباشر وغير المباشر في مسلسل الانتخابات.

كما يجب على الإدارة أن تتحلى بالحياد التام والشفافية المطلقة في جميع المراحل ، وعليها أيضا مراجعة منظومة الانتخابات قصد التخلي عن الاقتراع باللائحة وتعويضه بالاقتراع الفردي على دورتين.

## 2- تكوين المواطن على قيم المواطنة

يعتبر العنصر البشري محور التنمية، حيث أنه المولد الرئيسي للقيمة والمستفيد الأول منها. لهذا يجب تكريس قيم المواطنة منذ الصغر مع تربية الشباب على احترام الآخر وتلقينه السلوك الحسن ، وحثه على حب الوطن كمصدر للفخر والاعتزاز بتاريخه ولغاته الوطنية، وكذلك هويته ودينه، مع التحلي بروح الإخاء ونفي كل نوع من أنواع الكراهية.

علينا كذلك تمكين المواطن من الانفتاح على الثقافات الكونية دون استلاب ودون تفضيلها على الوطن، الشيء الذي يجعل المواطن المغربي يحتقر العيش في وطنه ويطمح للهجرة الثقافية والمدنية، قبل الهجرة لأسباب اقتصادية. ومن بين قيم المواطنة التحلي بروح المسؤولية بحيث يعي الإنسان أنه إذا كانت له حقوق فإن عليه أيضا واجبات. يجب أيضا تكوين المواطن أكاديميا وحرافيا قصد إدماجه في المسلسل الاقتصادي والاجتماعي.

### 3- البعد الاقتصادي في التنمية الشاملة والمستدامة

- ✓ **مرجعيتنا** : أن المواطن هو الهدف الأسمى للتنمية والفاعل الأساسي لتوليد القيمة والازدهار والتغيير الإيجابي.
- ✓ **طموحنا** : تطوير دائم لاقتصاد تنافسي متضامن ومن خلال علاقة نزيهة تجمع بين النمو والتنمية الشاملة.

### تقييم الاقتصاد الوطني والهوية التنموية لحزب القوات الوطنية

#### 1.3. اقتصاد يفتقد إلى التنافسية :

بينما يشهد العالم تحولات عميقة وسريعة مرتبطة بظهور اقتصاد المعرفة، فإن النمو الاقتصادي في المغرب ضل محدودا لتأثره بالمستوى المنخفض لـ الإنتاجية الإجمالية للعوامل، وهو ما يسمى بالفرنسية (Productivité Totale des Facteurs).

لاستعادة قدرته التنافسية، يجب على المغرب وبشكل حتمي :

- تشجيع الابتكار والتدريب المناسب للموارد البشرية، بشكل يصل معه معامل الإنتاجية الإجمالية للعوامل (PTF) إلى أكثر من 2% من النمو.
- الرفع من جودة المنتجات بحيث تصبح أكثر قيمة وتنافسية، مع تشجيع التصدير من خلال مضاعفة عدد الشركات المصدرة إلى أكثر من 10.000 وحدة.
- إعادة التوازن إلى الميزان التجاري، ذلك أن هذا الأخير يعاني اليوم من عجز يتمثل في (55% من الناتج الداخلي الخام (PIB).
- اعتماد إستراتيجية لتنمية الصادرات، تؤمن موقع تجاري متميز من خلال انتشار واسع للمنتجات المسوقة وكذلك بتنوع معايير التصدير والتسويق.

### 2.3. ضعف شمولية الاقتصاد :

إن النموذج التنموي المغربي أصبح جد منهك سواء من حيث خلق القيمة وتوزيعها، أو خلق فرص العمل، أو معالجة الفوارق الاجتماعية.

فالدولة مدعوة وبشكل عاجل إلى :

- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة قصد تكثيف النسيج الاقتصادي، وكذلك توسيع حضور الطبقة الوسطى حيث تتجاوز 50%.

- إجراء مراجعة وتغيير عميق للهياكل الداعمة للمقاولات الصغرى والمتوسطة (من غرف التجارة والصناعة والبنوك والجمعيات ومؤسسة الدعم والمرافقة).

- تحميل المسؤولية للبنوك والتزامها في دعم المقاولات باتخاذ عقلية مصرفية جديدة، مما يساعد على ظهور اقتصاد تنافسي متضامن، وهذه من أولويات التحول الهيكلي الإنتاجي في البلاد.

- ضرورة مراعاة البعد البيئي والتنمية المستدامة في السياسات العمومية من التربية والتعليم.

- إدراج شروط الوقع البيئي في كل المشاريع الإنتاجية والاستهلاكية، مع جعل الاقتصاد الأخضر قطاعا إنتاجيا و ربحيا قائما بذاته.

### 3.3. افتقار الإدارة الاقتصادية والمؤسساتية إلى النجاعة والفعالية والتكامل بين

#### المركز والجهة.

بالرغم مما يتم الإعراب عنه رسميا وما تبينه النصوص التشريعية فلا بد من العمل على :

- تطبيق مبادئ الحكامة الجيدة على المستوى المركزي والجهوي والإقليمي وذلك بإشراك وتعبئة جميع الفاعلين فيما يخص: المعلومات والتشاور والمشاركة والمسؤولية والمحاسبة.

- على الإدارة أن تعي وبشكل قاطع أنها وُجِدت لخدمة المواطن، وأن تجسد ذلك في سلوكها مع قياس وتقويم دائمين للفعالية والنجاعة، وأن تعي أنها تشكل عاملاً أساسياً في معادلة القدرة التنافسية للبلد، الشيء الذي تم التأكيد عليه في الخطاب الملكي.
- التصدي وبكل حزم لكل النشاطات غير القانونية والتي تثقل كاهل الاقتصاد ( الفساد، سوء استخدام السلطة والمماطلة) لأنه بدون ذلك، فإن أي سياسية تحفيزية لنمو اقتصادي قوي ومستديم لن تكون ذات نتيجة .
- احترام شروط التنافسية من خلال محاربة الربع والاستغلال المفرط ومراكز الهيمنة
- استعادة ثقة المقاول والفاعل الاقتصادي في الإدارة كما في المؤسسات ، عن طريق توطيد دولة القانون في الحقوق الاقتصادية والعمل الجدي على تحسين مناخ الأعمال للمقاول الوطني والمقاول الأجنبي.

#### 4- الحكامة المؤسسية وإصلاح الإدارة

- اتخاذ إجراءات تقطع مع كل الممارسات الإدارية البيروقراطية والتعسفية السائدة في الماضي
- تطبيق فعلي ل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وتفعيل تقييم المسؤولين الحكوميين والإداريين وترقيتهم بما تم إنجازه.
- اتخاذ القرار الجريء لتتبع كل حالات الرشوة في الإدارة والضرب على أيدي المرتشين وكذلك الراشين الذين يسعون لنيل ما لا يسمح لهم به القانون. وهذا يتطلب إرادة سياسية تقطع مع تفضيل فئات من المجتمع على فئات أخرى، ضدا على مبدأ تكافؤ الفرص واحترام القانون.
- محاربة اقتصاد الربع والمحسوبية والاحتكار واستغلال الوضعيات الاقتصادية المهيمنة في بعض القطاعات
- تكوين الفاعلين في هذا الاتجاه عبر التكوين الأساسي والتكوين المستمر مع إدماج عنصر الأخلاقيات المدنية والاقتصادية
- السعي إلى لامادية الإدارة وتجديد أساليب اشتغالها ، وذلك بالاستفادة من الرقمنة وجعلها في خدمة ديمقراطية المجتمع والحد من الفوارق

- الحد من المركزية المفرطة باتخاذ إجراءات ناجعة لتفعيل الجهوية المتقدمة ولا تمرکز في اتجاه تدريجي يترك للدولة مهام التوجيه والضبط والمراقبة البعيدة.
- التسريع بلا تمرکز لإعطاء معنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل الجهات.
- توفير الكفاءات والمهارات المعرفية المحلية والإقليمية والعمل على تدريبها، بعيدا عن العقلية الإدارية التقليدية للوظيفة العمومية التي تطبع مرافق عديدة من الإدارة المركزية.
- تأمين حركية اجتماعية واقتصادية للبنيات الجهوية في اتجاه النمو والاندماج ومكافحة التباينات . وعليه يجب إعداد جدول أعمال حازم وفعال لأجل اللامركزية واللامركز.
- إزالة الحواجز الإدارية بشكل جذري من خلال تعميم الشفافية، وأيضا من خلال التطوير الرقمي وتبسيط الإجراءات، مما يقي من تسرب سلوك الرشوة والفساد الإداري.

## 5- الاهتمام بالعنصر البشري

- نهج نموذج تنموي يضع المواطن في صلب اهتمامه، وذلك أساسا من خلال السعي إلى ديمقراطية المجتمع عبر تعميم جودة التعليم والخدمات الطبية والثقافية
- تمكين المواطن من الحصول على جميع الخدمات الضرورية لتحقيق العيش الكريم (صحة، تعليم، فرص الشغل...)
- توعية المواطن على أن قيمته تكمن في مستوى المعرفة والسلوك الأخلاقي وليس في درجة الغنى المادي والنفوذ المجتمعي والإداري.
- السعي إلى تحقيق عدالة لغوية وثقافية بتوفير شروط لتفعيل أدوار اللغتين الرسميتين في جميع المجالات الحياتية، والحد من الظلم المجتمعي الذي تحدثه لغة أجنبية مهيمنة. فلا تنمية إلا بإشراك كل فئات المجتمع، فلا يصح أن تُغيب فئات المجتمع التي لا تتقن إلا لغتها الرسمية من دينامية التنمية.
- الانفتاح الوظيفي على اللغات الأجنبية واستعمالها دون مركب نقص في التواصل الدولي ومعرفة الثقافات الأخرى، وهذا هو الانفتاح الحقيقي.

## 6- محاربة الهشاشة و الفقر بمنهجية تشاركية

إن نسبة الفقر والهشاشة التي يعرفها المغرب لا زالت مرتفعة بل تدفع إلى القلق(حوالي 9 ملايين نسمة) حيث أصبح من الضروري تكثيف الجهود على صعيد الدولة وعلى صعيد المجتمع المدني للحد من هذه الظاهرة.

إن السياسة التي نقتريها تقضي معالجة جهوية، لأن الموارد الطبيعية التي سترتكز عليها الخطة تختلف من منطقة إلى أخرى، ولا تقتضي هذه الخطة توزيع المساعدات بل ستكون بمثابة دعوة للمواطن إلى المشاركة بجهده ومبادراته في عملية الإخراج من الفقر والهشاشة، حتى يعي بدوره ويتفاعل مع جهود الدولة والمجتمع المدني في توفير البنية التحتية وظروف اعتماده على نفسه. وبهذا، تكون ال مساعدات توجيهية حسب برامج دقيقة.

---